



أوراق عمل:

ورقة عمل قدمها مدير الدراسات القانونية
في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
د. محمد طبي

في مؤتمر تجمع الحقوقيين الديمقراطيين
في باريس يومي 24 و 25 أيار 2013
تحت شعار:

" من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ديمقراطي "
حول ديون العالم الثالث¹

¹ - لبنان المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

بلغت ديون العالم الثالث اليوم حوالي 4 تريليون دولار أمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق جزء كبير من أموال الجنوب إلى المؤسسات المالية العالمية أو الشركات الخاصة في البلدان الغربية. يعود أصل هذا الدين مرة أخرى إلى ظاهرة الاستعمار وقد تفاقم فيما بعد.

خلال الحقبة الاستعمارية

ارتكبت القوى الاستعمارية أثناء غزوها لدول الجنوب المذابح وتسببت بالخسائر الفادحة.

وفرضت هذه القوى خلال مرحلة الاحتلال على الشعوب المستعمرة دفع تكاليف الإدارة الاستعمارية، في حين أنها دمرت اقتصادات البلدان التي استعمرتها بوسائل مختلفة:

- عطّلت الحرفيات والصناعات الناشئة القائمة دون إقامة صناعات حديثة. مما اضطر شعوب المستعمرات إلى استيراد حاجياتهم من الموادّ المصنوعة من الدولة المستعمرة أو من غيرها.
- استولت على الموارد الطبيعية الخام، النفط والفوسفات ... ولم تعوّض الشعوب سوى بجزء صغير جداً من قيمتها.
- منحت الأراضي الزراعية الخصبة بوسائل احتيالية، إلى المستوطنين من مواطنيها.
- دمرت الزراعة، وشجعت المنتج الوحيد الصالح للتجارة، القطن والكافو ... على حساب المنتجات الغذائية الأساسية، القمح، الذرة، الشعير ... وأصبح المنتج الزراعي الوحيد المذكور تحت رحمة مصانع الدولة المستعمرة.

بعد التحرر السياسي الرسمي

بعد خروج جيوش الدول الاستعمارية بقيت البلدان المحررة تعاني من العديد من المعوقات وهذا يعود إلى عوامل مباشرة وغير المباشرة:

العوامل المباشرة

- هذه العوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:
- بقيت الموارد الطبيعية غالباً تحت هيمنة المستعمرين السابقين الذين لا يعوّضون البلد المحرر إلا بجزء صغير من الثمن.
- ظل المنتج الوحيد في مجال الزراعة مهيمناً لأن المزارعين لا يستطيعون بسهولة أن يعتمدوا زراعات أخرى، على نطاق واسع.
- واصل المستعمرون السابقون الامتناع عن نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان المتحررة، وكذلك منع دول الجنوب من اكتساب التكنولوجيات المتقدمة بوسائلها الخاصة (كما هو موقف البلدان الامبريالية من البرنامج النووي السلمي الإيراني)، وكل ذلك لمنعها من إقامة صناعات قادرة على المنافسة، وبالتالي الاستغناء عن المنتجات الصناعية من السادة السابقين.

وهكذا ظلت اقتصادات المستعمرات السابقة تابعة وضعيفة، ما يمنعها من أن تحقق بوسائلها الخاصة خطاً للتنمية، دون الاعتماد على الأموال المقترضة من مصارف الشمال، أو من المؤسسات المالية العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يستدين الحكام الاستبداديون المدعومون، غالباً من القوى الاستعمارية السابقة، ليمولوا شراء الوسائل لضهاد شعوبهم، أو شراء الأسلحة من أجل شن الحروب الخارجية.

وباقتراضها تخضع الحكومات إلى شروط البنوك والمؤسسات المالية. كفرض خطط التقشف التي تؤثر أساساً على أفقر الشرائح في المجتمع من جهة، وتخضع

من جهة أخرى، لتأثير تغيير سعر الفائدة، كما حصل بعد عام 1979 حيث عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة أسعار الفائدة لديها من أجل امتصاص الفوائض النقدية من السوق، الأمر الذي انعكس على سعر الفائدة في جميع أنحاء العالم وساهم في زيادة نهب ثروات الجنوب.

العوامل غير المباشرة

تتسبب القوى الإمبريالية في الصراعات الداخلية والخارجية في الجنوب، ما يدفع دوله إلى شراء الأسلحة، كما رأينا، ويؤدي إلى تفاقم مشكلة الديون. من ناحية أخرى، جعلت الثقافة المفروضة مجتمعات دول الجنوب مجتمعات استهلاكية للسلع المستوردة بعد أن خلق المستعمرون السابقون حاجات وهمية إلى جانب الاحتياجات الطبيعية، ما يؤدي إلى مزيد من تدفق رؤوس الأموال من بلاد الجنوب إلى الشمال.

وبالإضافة إلى ذلك، خلقت القوى الإمبريالية الاستعمارية السابقة و/ أو دعمت وما زالت تدعم الحكام الفاسدين الذين يحتكرون ثروات بلادهم ويوزعونها على المحاسيب والأزلام².

ولإغلاق الدائرة، يأتي الخبراء المنتمون إلى البلدان المتقدمة ليربطوا المستوردين من البلدان النامية، وخاصة الدول، ببلد كل منهم، سواء في مجال التسلح أو في الصناعات التقليدية والمتقدمة.

² - في لبنان كان بعض المحظوظين زمن الرئيس الحريري يُنصح بأن يستدين مليون دولار من المصارف مثلاً بفائدة تتراوح بين 3-4% ويشترطون بها بعد استبدالها بالعملة اللبنانية سندات خزينة بسعر فائدة يتراوح بين 40 و45%، مع ضمان الحكومة رفع سعر صرف الليرة بالدولار، ففي المدين دينه بواسطة الفائدة خلال مدة تقل عن ثلاث سنوات، وترتفع قيمة ما أودعه حتى نسبة 80-90%

من جهة أخرى، إن المؤسسات التي أدانوا لبنان هي في الغالب المصارف الداخلية التي يملكها بعض الحكام، وكانت الفائدة فلكية، كما رأينا، ولما انخفضت الفائدة، راحوا يعملون لاسترداد 'ديونهم' عن طريق استبدال الديون الخارجية بالديون الداخلية خوفاً من "عاديات الأيام".

وما يثير الدهشة هو أن بعض الأنظمة تدفع ثمناً للأسلحة المصدرة من الولايات المتحدة الأميركية عدة أضعاف ثمن الأسلحة من نفس النوعية من مصدر آخر (كروسيا مثلاً).

وأخيراً تفرض على الدول المتمردّة، ورغمماً عن مبدأ حرية التجارة الذي تروّج له منظمة التجارة العالمية، العقوبات التي تحدّ بشكل واضح من قدرة هذه الدول على النمو.

كل هذا يتطلب وجود نظام ماليّ دوليّ جديد مع مؤسسات محايدة تساعد البلدان المتخلّفة على كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها، وتخلّصها من القيود التي تكبّلها وتمنعها من الخروج من الهاوية.

ملاحظات حول مشروع نداء باريس

من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ديمقراطي³

نحن الحقوقيين الديمقراطيين ندين منذ عدة عقود، ليس فقط ظلم الديون العامة للبلدان النامية وعدم مشروعيتها، بل وعدم قانونيتها وبطلانها.

واليوم، إذا كان عدم المساواة الذي خلفته الحقبة الاستعمارية وتم الحفاظ عليه بعد الاستعمار لا يزال عبءاً مرهقاً، فإن الديون تنيخ على اقتصاد غالبية الدول وتدفعها إلى أن تفرض على شعوبها سياسة تقشفية على حساب التأمين الضروري للحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأولية على النحو الذي أعلنه العهد الدولي لعام 1966. (العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

وهذا الدين هو في جزء كبير منه من تركة الاستعمار الذي، إضافة إلى جرائم الغزو والتدمير والقتل دمر اقتصادات البلدان المستعمرة.

يضاف إلى ذلك أن العقوبات التي تفرض على بعض البلدان تخلق لها صعوبات اقتصادية وقد سببت في العراق مثلاً موت مئات آلاف الأطفال، واليوم تفرض على سوريا وإيران وكوريا الشمالية... ما يجبر هذه الدول على دفع تكاليف مضاعفة لسد بعض احتياجاتها الضرورية ويفاقم ديون بعضها.

ومع ذلك، فإن هذا الدين ليس قدرأ، بل هو نتيجة لمنطق إدارة اقتصادية عالمية، مبنية على وحشية الليبرالية الاقتصادية والدكتاتورية الاقتصادية العالمية الناتجة عن المضاربة في الأسواق المالية.

وحتى ما يسمى بـ "النزاعات المحلية" هي مجرد صراع بين القوى التي تتنافس على الموارد والأسواق. *تغذيها الأسلحة التي تصدرها دول الشمال والتي*

³ - المكتوب بالخط الأحمر المائل يعبر عن اقتراحاتنا للتعديل

تشكل القسم الأعظم من ديون الجنوب. إن الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان التي تبدو داخلية بحتة هي غالباً ما تكون من صنع الديكتاتوريات التي يقيمها الاستعماريون الجدد لضمان السيطرة الاقتصادية والوصول إلى الموارد والأسواق. وعلى شكل أعم، فإن الأمم المتحدة، والتي عليها بموجب ديباجة الميثاق، أن تكون المكان الذي يوحد الناس جهودهم فيه، قد استولت عليها الدول ذات القدرات الاقتصادية الرئيسية وجعلت منها أداة للهيمنة وشرطة عالمية.

وهذا يعود إلى أنه، إذا كان ميثاق الأمم المتحدة استبدل بالمنطق العامودي القديم من السلطة على الناس المنطق الأفقي للسلطة التشاورية للشعوب على أساس عالميتها والمساواة فيما بينها، فهو لم يعطها إلا السلطة السياسية، في حين كانت الإدارة الاقتصادية في العالم قد عهد بها، بواسطة اتفاقات بريتون وودز، إلى مؤسسات مالية دولية هي ليست عالمية ولا تقيم المساواة، وذلك على أساس المعنى القديم للسلطة على الشعوب.

إلا أن هناك سلطات للشعوب، مثل حقوق الإنسان، حيث أن من المسلم به الآن أن الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية ما كان ليكفي لو لم يكن هناك الجيل الثاني، جيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (**ويأتي كذلك بعدها الحق في بيئة صحية**).

إن هذه الملاحظة التي، بعد تجربة الاستعمار، أملت أن يستكمل الاستقلال السياسي للشعوب من خلال **القرارات 1803 (1962)، 2542 (1969)، 2625 (1970) 3171 (1973)** التي تؤكد حق هذه الشعوب بمواردها الطبيعية. ولكن سرعان ما اتضح أنها على الرغم من ذلك، ظلت خاضعة لقانون السوق.

إن الرهان متعلق بمستقبل الإنسانية بأن تستكمل، على الصعيد العالمي، السلطة السياسية للشعوب بواسطة السلطة الاقتصادية. بتنظيم الإدارة الاقتصادية في العالم وفقاً للقانون الدولي الشامل والمتكافئ، كما يقضي ميثاق الأمم المتحدة، وبأن يستبدل بالمؤسسات المالية الدولية غير المتكافئة أدوات التعاون بين الشعوب، من أجل وضع موارد الكوكب في الخدمة الحصرية للاحتياجات المشتركة لكل منها.

والأمر نفسه قضي بالمطالبة بتعويضات من القوى الاستعمارية السابقة في مقابل الخسائر البشرية والمادية التي سببتها للشعوب المستعمرة.

ونحن ندعو جميع الحقوقيين في العالم، الذين اختاروا أن يكونوا في خدمة الشعوب، لأن يحملوا كل هذا الأمل ويساعدوا على جعله فعالاً في نهاية الأمر.

توصيات مقدمة من قبل د. محمد طي

من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي ديمقراطي جديد، وإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً، نقترح التوصيات الآتية:

- إنشاء صندوق نقد من جانب الأمم المتحدة لتحقيق التنمية في الألفية الجديدة، على أن تتم تغذيته من قبل الدول الأعضاء وفقاً لمساهمة كل منها في المنظمة الدولية، على أن يكون لكل دولة صوت واحد.
- تشجيع البلدان النامية على إنشاء المصارف التعاونية لتلبية احتياجاتها إلى التمويل.
- إلغاء قاعدة "دولار واحد، صوت واحد" في أنظمة الصناديق الدولية، أو على الأقل تعديل عملية صنع القرار في هذه الصناديق، التي تتطلب اليوم أغلبية تزيد على 85% من الأصوات، ما يخفي حق نقض ضمني للولايات المتحدة،

- التي تمتلك 15% من الأصوات فتستطيع منع أي قرار لا تريده. وجعل الأغلبية المطلوبة 50% + صوت واحد.
- تبادل التكنولوجيا المتقدمة بين البلدان النامية.
 - تعميم التكنولوجيا النووية السلمية الذي تتسبب في خفض نفقات تأمين الطاقة بوسائل أخرى, وذلك انسجماً مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
 - محاصرة, أو على الأقل, عقلنة مبيعات الأسلحة على أساس أحكام المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة.
 - فرض رسوم دولية على الشركات عبر الوطنية (وخاصة شركات صناعة الأسلحة) لمساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم.
 - فرض رسوم على المصدرين الرئيسيين للنفط, في مقابل التلوث الذي يسببه هذا المنتج, لصالح البلدان الأكثر فقراً.
 - إلزام الدول الاستعمارية السابقة بدفع تعويض لمستعمراتها السابقة.
 - إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات من البلدان الأكثر فقراً.
 - تخصيص نسبة مئوية من فوائد الديون الدولية للبلدان الأكثر فقراً.
 - تجميد الفائدة على ديون البلدان الأكثر فقراً.

توصية خاصة

أيها الأصدقاء

اقترحت إدانة "إسرائيل" لأنها وضعت يدها على جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان. وطلب مني توضيح حول هذا الموضوع.

في الواقع, وضعت "إسرائيل" يدها على ما مساحته 1043 كم² من المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان, (وهي تشكل مثلثاً قمته هي نقطة الحدود البرية

على الشاطئ اللبناني الفلسطيني وقاعدته بطول حوالي 8 كم في البحر على بعد 130 كم من الساحل)، وتغطي هذه المساحة جزءاً من حقل الهيدروكربون الذي تحاول "إسرائيل" استغلاله. وتحاول الولايات المتحدة التوفيق بين موقفي الطرفين.

الخارطة "الإسرائيلية" ويظهر فيها أن خط الوسط الذي يفصل المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان عن تلك الخاصة بفلسطين يميل إلى جهة لبنان، ما يشكل اعتداء على حقوق لبنان.

